

سبل ارساء مبادئ الحكم الراشد المحلي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة

Ways to Establish Local Governance Principles to Achieve Sustainable Development Goals.

د/مجدوب خيرة

جامعة ابن خلدون تيارت

Kheira.medjdoub@univ-tiaret.dz

تاريخ القبول: 2019/06/ 30

تاريخ الاستلام: 2019/06/ 08

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز اهم مبادئ الحكم الراشد المحلي و كيفية توظيفها من اجل تحقيق تنمية محلية مستدامة من خلال عرض مفهوم الحكم الراشد، آلياته و عناصره، التنمية المستدامة وأبعادها، والتطرق لمدى مساهمة الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي و توضيح طبيعة العلاقة بينهما. وتم التوصل إلى أهمية الاعتماد على الحكم الراشد المحلي في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر من خلال النهوض بالعامل البشري، تقريب المواطن من الإدارة، ترسيخ روح الديمقراطية والمشاركة السياسية وتفعيل مبدأ الشفافية في التعامل. كلمات مفتاحية: الحكم الراشد المحلي، التنمية المستدامة المحلية.

Abstract:

This study aims to highlight the main principles of local governance and how to employ them in order to achieve sustainable local development by presenting the concept of governance, its mechanisms and components, sustainable development and its dimensions, and addressing the contribution of good governance to achieving sustainable development at the local level and clarifying the nature of the relationship Between them.

The importance of relying on local governance in achieving sustainable local development in Algeria was achieved by promoting the human factor, bringing the citizen closer to the administration, consolidating the spirit of democracy and political participation, and activating the principle of transparency in dealing.

Keywords : Local Governance, Local Sustainable Development.

1. مقدمة:

أصبحت قضية التنمية المستدامة اليوم تكتسي أهمية كبيرة على كافة المستويات، تنشغل بها جميع الدول وتعقد من أجلها العديد من المؤتمرات، الملتقيات المحلية، الإقليمية والدولية، لتأخذ نصيبها من هذه القضية بالشكل الذي ينذر بحجم مشكلة التلوث البيئي وأخطاره المتزايدة، ناهيك عن الاستنزاف الجائر للموارد الطبيعية والاستغلال المستمر للأرض وبصورة غير متوازنة، الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة موارد الطبيعة على تحمل احتياجات البشر المتزايدة من جهة وتأثيرهم عليها من جهة أخرى.

ولقد أدت العديد من العوامل الموضوعية إلى طرح رؤى جديدة حول مفاهيم متعددة الأبعاد والمناهج، ويعد مفهوم الحكم الراشد من بين المفاهيم الحديثة نسبيا، والتي برزت بصورة واضحة على الساحة الاقتصادية والسياسية مع بداية عقد الثمانينات من العقد المنصرم، مع أن جذوره الفلسفية تعود إلى أبعد من ذلك بكثير مما جعل منه آلية تسهم في ترشيد الدولة وفقا لصيغ ومبادئ ديمقراطية، والتي تتركز بدورها على المساواة، دولة الحق والقانون وكذلك نبد التهميش السياسي.

لقد أكدت الدراسات أن هناك علاقات تحكم كل من الحكم الراشد والتنمية، وهذه الأخيرة التي تتماشى مع الديمقراطية، ويبدو من الواضح أن مفهوم الحكم الراشد تطور موازاة مع تطور مفهوم التنمية، لا سيما حين انتقل محور الاهتمام من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي ثم إلى التنمية الانسانية، وذلك عندما تبين أن تحسين الدخل الوطني لا يعني تلقائيا تحسين نوعية حياة المواطنين ومستوى عيشهم، وظهر مفهوم الحكم الراشد عندما أضحت التنمية مرتبطة بالتكامل بين النشاط الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، الثقافي والبيئي، مستندة على العدالة في التوزيع والمشاركة أي التنمية المستدامة.

1.1 الإشكالية

على ضوء ما سبق ذكره؛ يمكن طرح إشكالية هذا البحث على النحو التالي:

كيف يمكن للحكم الراشد المحلي المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي و زيادة فعاليتها؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية أبرزها:

1- ما المقصود بالحكم الراشد المحلي؟

2- فيما تمثل آليات الحكم الراشد المحلي؟

3- فيما تتمثل أبعاد التنمية المستدامة؟

4- ماهي طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد المحلي و التنمية المستدامة؟

5- ما مدى مساهمة الحكم الراشد المحلي في تحقيق التنمية المستدامة المحلية في الجزائر؟

2.1 أهداف البحث

يهدف هذا البحث في إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- محاولة تحديد مفهوم الحكم الراشد المحلي؛

2- الإلمام بكل ما يحيط بالتنمية المستدامة و ابعادها؛

3- توضيح مساهمة الحكم الراشد في تحقيق تنمية مستدامة و سبل ارساء قواعده الرشيدة.

3.1 أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تناوله لجانب مهم يربط الحكم الراشد المحلي بالتنمية المحلية المستدامة ؛ والذي يعد دعامة أساسية في إدارة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لما له من أهمية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر من خلال النهوض بالعامل البشري، تقرب المواطن من الإدارة، ترسيخ روح الديمقراطية والمشاركة السياسية وتفعيل مبدأ الشفافية في التعامل.

2. قراءة لمفاهيم الحكم الراشد المحلي.

1.2 مفهوم الحكم الراشد المحلي:

إن مفهوم "الحكم" Governance ليس مفهوما جديدا، بل إنه قدم قدم الحضارة البشرية لأنه ببساطة يعنى: "عملية صناعة القرار والعملية التي يجرى من خلالها تنفيذ (أو عدم تنفيذ) القرارات". جاء مفهوم الحكم الجيد ليضفي على مفهوم الحكم بعدا عقلانيا يحقق المستهدف من هذا الحكم بحيث يوفر مناخا لتنمية إنسانية بالبشر ومن أجلهم(مصطفى،2018).

و كان أول استخدام لهذا المصطلح في المؤسسات المالية، ثم تدريجيا دخل الاهتمام السياسي، إذ أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة، و ذلك بعد تغيير نوعي في العلاقات الدولية مع دخول عصر العولمة و ظهور فواعل جديدة فوق الدول كالمنظمات الدولية و الشركات المتعددة الجنسيات، التي لعبت دورا كبيرا في الانتشار الواسع لهذا المصطلح، و قد جاء استخدامه في الحقل السياسي نتيجة الفساد المتفشى في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا، كآلية و مفهوم جديد يضاف إلى مختلف الآليات و الأطر على كافة المستويات (الزيات،2007).

هناك العديد من الاجتهادات في مسألة تعريف الحاكمية الرشيدة، وأغلب التعريفات تذهب ببعدها السياسي أكثر من الاتجاهات الأخرى، علماً بأن مسألة تفصيل التعريف تدخل بكافة شؤون الحياة (مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، 2007) و يرجع هذا الاختلاف و التعدد في التعاريف حول الحكم الراشد بالأساس إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الفكرية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية (كربوسة، 2008).... و سنحاول فيما يلي رصد أهم التعاريف حول هذا المصطلح:

يقصد بالحاكمية "gouvernance" أسلوب وطريقة الحكم و القيادة، تسيير شؤون منظمة قد تكون دولة، مجموعة من الدول، منطقة، مجموعات محلية، مؤسسات عمومية أو خاصة. فالحاكمية تركز على أشكال التنسيق، التشاور، المشاركة و الشفافية في القرار (عزي، بلطي، 2006).

و يشار كذلك للحكم الراشد على أنه مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة و مساندة المسيرين، الالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم، و غير قابلة للانتقاد أحياناً، كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك، أي في مجال التسيير.

فالحاكمية الرشيدة هي عبارة عن حكم يقصد فيه ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون الدولة، وهي تشمل على الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وتعمل على تفعيل مفهوم المشاركة فيما بينها (مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، 2007).

ويمكن القول بأنها عبارة عن منظومة أو شكل الحكم الذي يعزز ويدافع عن حقوق الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات الشعوب والتنوع في خياراتهم وحررياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، و يجب أن يؤدي إلى تحقيق مصلحة الشعوب.

- تعريف البنك الدولي:

يعرف البنك الدولي الحكم الرشيد بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل:

- عملية اختيار القائمين على السلطة و رصدهم واستبدالهم.
- قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية.
- احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما

بينها".

- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن مفهوم الحاكمية الرشيدة: "هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم".

- تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية:

وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية (2002) فإن الحكم الرشيد: "هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب"، (مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، 2007) أما كلا من "ماركو رانيجيو" و "تيبولت" فيعرفان الحكم الرشيد بأنه (هو تلك الأشكال الجديدة و الفعالة بين القطاعات الحكومية و التجمعات الخاصة بالمواطنين، أو أشكال أخرى من الأعيان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل الحكومة)، (مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، 2007).

الملاحظ إذا من خلال هذا العرض لعدد من التعاريف للحكم الرشيد، أنه بالرغم من اختلافها غير أنها تتفق ضمناً أن الهدف النهائي و الرئيسي لتطبيق الحكم الرشيد هو تحقيق رفاهية و استقرار و أمن الأفراد و المواطنين، لذلك يمكن أن نستخلص بأن الحكم الرشيد تحديداً في سياقه السياسي هو : (هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم)، (عزي، بلطي، 2006).

و يتم تطوير أفراد المجتمع عبر ثلاثة أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها وترتبط ارتباطاً وثيقاً لإنتاج الحكم الرشيد.

تشير الدراسات المعاصرة حول اللامركزية الى مفهوم الحكم المحلي حيث يعرفه landell and mills بأنه استخدام السلطة السياسية و ممارسة الرقابة على المجتمع المحلي من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و يعرفه charlick بأنه " الادارة الفعالة للشؤون العامة المحلية من خلال مجموعة من القواعد المقبولة كقواعد مشروعة من اجل دفع و تسيير القيم التي ينشدها الافراد و المجموعات في المجتمع المحلي، (كريم، 2004).

من خلال هذين التعريفين يتضح انهما يربطان بين البعد السياسي متمثلاً في الالتزام بتحقيق مصالح المجتمع المحلي، و بين البعد الاداري متمثلاً في الفعالية التي يتم بها ادارة الشؤون العامة المحلية، و قد اوضح الاعلان الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد لإدارة المدن ICMA الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الحكم الرشيد المحلي على النحو التالي: (عبد الوهاب، 2005)

- نقل مسؤولية الانشطة العامة الى المستويات المحلية بموجب القانون.
 - لا مركزية مالية و موارد كافية للقيام بتلك الانشطة على المستوى المحلي.
 - مشاركة حقيقية للمواطن فيصنع القرار المحلي.
 - تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.
- و هناك من يعرف الحكم المحلي بانه " مجموع الوحدات الادارية ايا كانت صورتها و على اختلاف مستوياتها الموجودة بالدولة، و التي تكون ادنى من مستوى الحكومة القومية الواحدة و من حكومة الولاية في الدولة الاتحادية".
- كما عرف الحكم المحلي بانه عبارة عن : " نظام اداري يقوم على توزيع السلطة و الوظائف الادارية بين الادارة المركزية (الحكومة) و هيئات و وحدات ادارية اخرى اقليمية او مصلحة تتمتع قانونيا بالاستقلال عن الادارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة بقدر معين لرقابة تلك الادارة"، (عبدالقادر، 2006).

و يمكن القول بان الادارة المحلية او الحكم الراشد المحلي هو ذلك النظام الذي يتميز بالعناصر التالية:

- الاعتراف بوجود مصالح او شؤون محلية متميزة عن المصالح الوطنية.
- انشاء اجهزة محلية منتخبة و مستقلة لإدارة و تولي تلك المصالح.
- خضوع تلك الاجهزة لدي قيامها بتلك المصالح لرقابة الادارة المركزية.

2.2 أبعاد الحكم الراشد :

- البعد السياسي: المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها (الشيخلي، 2001) ، و يكمن هذا البعد في ضرورة تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشد، من خلال تنظيم انتخابات حرة و نزيهة مفتوحة لكل المواطنين، مع وجود سلطة مستقلة قادرة على تطبيق القانون، و هيئة برلمانية مسؤولة لها من الإمكانية ما تستطيع أن تحقق به نظام إعلامي يجعلها في اتصال مستمر مع المواطن.

- البعد التقني: المرتبط بعمل الإدارة العامة و مدى كفاءتها..

و تعتبر جوهر الرشادة التي تقوم على عنصرين الرشادة الإدارية و الوظيف العمومي، و هو ما يقتض أن تكون الإدارة مستقلة عن السلطة السياسية و المالية، و يكون الموظفين لا يخضعون إلا لواجبات وظيفتهم، و يكون اختيارهم وفقا لمعيار الكفاءة. (Rosenau, 2003)

- البعد الاقتصادي والاجتماعي: و الذي يتمثل في كشف أساليب اتخاذ القرار الاقتصادي للدولة و العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى ذات العلاقة بتوزيع الإنتاج و السلع و الخدمات على أفراد المجتمع، (كريم،

2004) كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلالته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة. (درغوم، 2008)

ولعل مكمّن التفاعل بين هذه الأبعاد الثلاثة يتضح لنا أنه لا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلالية عن نفوذ رجال السياسة، كما أنه لا يمكن للإدارة السياسية وحدها من دون وجود إدارة عامة فاعلة من تحقيق إنجازات في السياسات العامة، ولا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب المشاركة والمحاسبة والشفافية، لذلك فإن الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكماً ديمقراطياً فعالاً ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية (آليات الحكم الراشد). (كريم، 2004)

و بناء على توفر أو عدم توفر مجموعة من المؤشرات^(*) التي تشتمل على هذه الأبعاد الثلاثة متكاملة فيما بينها يمكن قياس مدى صلاح و عقلانية الحكم داخل الدولة، و مدى مساهمة السلطة السياسية في توفير الأرضية المناسبة لتمتع المواطنين بمختلف حقوقهم و ضمانه حرياتهم.

كما أن الحكم الرشيد يشمل جميع المؤسسات في المجتمع من أجهزة دولة وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي عبارة عن ممارسة للسلطة وحقوقها وفقاً لمبدأ المحاسبة، ولا تقتصر فقط على الاهتمام بآثاره التنموية الحالية وإنما تشتمل على التنمية المستدامة وطويلة الأمد والممتدة عبر أجيال متعاقبة. (كربوسة، 2008)

3.2 عناصر الحكم الرشيد :

يتضمن الحكم الرشيد الدولة ،من خلال إدراج القطاع الخاص والمجتمع المدني ،. هذه العناصر الثلاث تكون جد مهمة لضمان ديمومة التنمية البشرية ، فالدولة تخلق بيئة سياسية وقانونية مقبولة ، كما أن القطاع الخاص يؤدي إلى خلق مناصب شغل ، أما المجتمع المدني فإنه يسهل تقاطع الفعل السياسي والاجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى تقوم بالمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية .، علماً أن لكل واحد منها نقاط ضعفه ونقاط قوته ، وهناك هدف أسمى لتدعيم الحاكمية الجيدة يتطلب ترقية التقاطع البنائي بين العناصر الثلاث والمشكلة عبر ثلاث دوائر

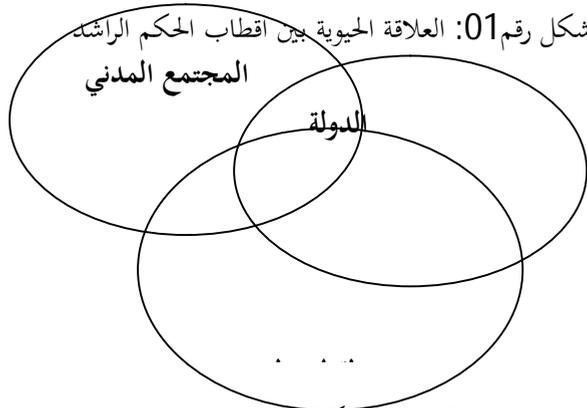
* هذه المؤشرات تعتبر بمثابة معايير لقياس الحكم الراشد داخل الدولة، و قد وضع البنك الدولي 22 مؤشراً لاختيار و تحقيق الحكم الراشد، 12 منها يخص المساءلة و 10 يخص جودة الإدارة، و يتم ترتيب الدول بحسب موقعها من هذه المقاييس على سلم يتكون من 173 رتبة، بحسب عدد الدول، و بحسب معدل صلاح الحكم الراشد، و تتراوح علامة الدولة من الصفر إلى 100 حسب درجة صلاح الحكم.

- مؤشر المساءلة يخص أربع مجالات: (درجة انفتاح المؤسسات السياسية، درجة المشاركة السياسية و نوعيتها، درجة الشفافية و مدى تمتع الحكومة بالشرعية، درجة المساءلة السياسية و التي تضم الحقوق السياسية و حريات الأفراد)، أما بالنسبة لمؤشر جودة الإدارة: فيشمل (درجة الفساد، نوعية الإدارة، حقوق الملكية، احترام و تطبيق القانون، الإدارة المالية)، لاطلاع على المزيد أنظر: بشير مصطفى، الأداء المتميز للحكومات من خلال الحكم الصالح و الإدارة الراشدة

(انظر تقاطع دوائر : الدولة ، القطاع الخاص ، المجتمع المدني) ، فالدولة لها ثلاث وظائف أساسية تتمثل في : الوظائف الدنيا ، مثل توفير السلع والخدمات العمومية والدفاع والصحة وحقوق الملكية والتسيير الاقتصادي الكلي . ، كما ان لها وظائف وسيطة ، في إطار ضمان الفعاليات وتنظيم الاحتكارات وتصحيح وتفصيل نقائص تطوير الإعلام ، وكذا الضمان الاجتماعي، كما ان لها وظائف فعالة تتمثل في تنشيط الأنشطة الخاصة ، عبر تشجيع الأسواق وتجميع المبادرات ، إضافة إلى إعادة توزيع الأصول . ، وقد أعطيت لمفهوم الحاكمية الجيدة هذا القبول المتغير للدور النسبي للدولة .

نستطيع ، ومن خلال الدولة ودورها النسبي ان نقول ان : " الحكم الرشيد هو ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لتسيير أعمال البلدان على كل المستويات ، والمتضمنة الآليات والإجراءات والمؤسسات التي عن طريقها يقوم المواطنون افرادا وجماعات بالسعي لتحقيق مصالحهم عبر الممارسة الفعالة الناجمة عن ملء التزامهم المتعلقة بالتسيير الفعال وحسب درجات نشاطها " .

إذن ، يمكن القول ان الحكم الرشيد هو من ضمن أشياء أخرى ، كالمشاركة ، الشفافية ، الديمقراطية ، والحاكمية توجد على مستويات متعددة ذات دعائم ثلاثية الأبعاد اقتصادية ، سياسية ، إدارية ، فهي تتضمن الدولة ولكن تدرج بإدماج واحتواء القطاع الخاص والعام في إطار تنافسي ومنظمات المجتمع المدني ، كما تعكسها الدوائر الدالة والمترابطة- ذات الابعاد الحيوية الثلاث -وفق المخطط الاتي



المصدر: مصطفى كامل السيد وآخرون، الحكم الرشيد والتنمية، مركز دراسات و بحوث الدول النامية، القاهرة، الطبعة الاولى، 2006، ص 80.

في إطار تجسيد فلسفة الحكم الرشيد ، لا بد من اتفاق يتضمن التزاما تفصيليا لملاحظة مبادئ هذه الفلسفة للأعمال العمومية وبصفة جارية وبالمعنى الذي تسمح به ، فإن الحكم الرشيد يتضمن دوما العناصر الأساسية التالية :

1- التركيز على الإنسان؛

2- الإنصاف والعدل ؛

3- المسؤولية الفردية؛

4- المسؤولية الجماعية؛

5- الشفافية والاستشارة؛

6- المشاركة في اتخاذ القرار؛

7- التسيير الفعال والناجع والمؤكد للأعمال العمومية؛

يدافع الحكم الرشيد إذن عن مشاكل وقضايا الفقراء وتبعاً لذلك: العمال والمسيرين والمساهمين في المؤسسة ، وفق وعي نوعي ، فهو يستمد مشروعيته من عملية المشاركة ويتقوى بطريقة فعالة وعقلانية منها ، كما تشجع المشاركة الفعالة للقطاع الخاص والمجتمع المدني .

تبعاً لقراءتنا لما ورد من مناقشات ونتائج ظهرت من خلال ورشة علمية نظمت عام 1996 من طرف PNUD ، التي تمحورت حول الحاكمية الجيدة لأجل التنمية المستدامة ، تمكنا من استنباط خصوصيات جزئية وكلية للحاكمية الجيدة تجسدت من خلال العناصر التالية بصفة عامة-دون الاسترسال في التفاصيل الجزئية، لان طبيعة الحكم الرشيد تتمثل في المرونة ومرفقاتها:

1- المشاركة؛

2- الديمومة ؛

3- الشرعية والقبول من طرف السكان؛

4- الشفافية ؛

5- الحث على الإنصاف والعدل والمساواة؛

6- القدرة على تنمية الموارد وطرق الحاكمية؛

7- الحث على التوازن بين الأجناس؛

8- التسامح وتقبل مختلف الآراء الأخرى؛

9- القدرة على تعبئة الموارد لأغراض اجتماعية؛

10- تقوية الآليات الأصيلة وتأهيل المواطننة ؛

11- التطابق مع القانون ؛

12- الاستخدام العقلاني والفعال للموارد؛

13- توليد وتحفيز الاحترام والثقة؛

14- المسؤولية؛

15- القدرة على تعريف الحلول العقلانية والتكفل بها؛

16- التشجيع على تحمل المسؤوليات والتسهيلات ؛

17- الضبط أكثر من الرقابة ؛

18- القدرة على معالجة المسائل الزمنية ؛

19- التوجيه نحو الخدمة ؛

يلاحظ من خلال العناصر السابقة ، أن أسلوب الحاكمية له الكثير من التأثيرات على سلوك الأفراد ، فأسلوب التشاركية يؤدي شيئاً فشيئاً أو يقود إلى مؤسسات أكثر مساواة والتي تحل محل المؤسسات السلمية غير المرنة ، إذ أن الأفكار في هذه النقاط و سلوك الأفراد تكون شبه معوقة - كما عالج ذلك الباحث DAS GUPTA - في دراسة حديثة ، إذ يشير إلى أن أسلوب الحاكمية يشجع المسؤولية المحلية و الحراك الاجتماعي ، مما يمكن ان يذهب إلى غاية التأثير على معدل النمو الديمغرافي ، وبالتالي السكان من حيث تأهيلهم وتدريبهم وغير ذلك .

4.2 ايجابيات و سلبيات الحكم الراشد المحلي: تتمثل ايجابيات و سلبيات الحكم المحلي فيما يلي: (ابو بكر، 2001):

أ- الايجابيات:

هناك العديد من الاهداف الاساسية لقيام و ازدهار الحكم الراشد المحلي يمكن اجمالها في العناصر التالية:

- يعمل الحكم الراشد المحلي على ادراك الاختلافات القائمة في طبيعة مشكلات المصالح و الحلول لهذه المشكلات من اقليم لآخر فيما يمثل اولوية بالنسبة لاهتمامات منطقة ما قد لا تمثل نفس الاهمية بالنسبة لاهتمامات لمنطقة اخرى أي يعمل الحكم الراشد المحلي على توطيد العلاقة بين جهاز الحكم و بين القضايا التي تم المواطنين.
- يحقق الحكم المحلي تمثيل للمجتمع المحلي في ادارة شؤونه باعتبار ان صناع القرار منبثقين من الاهالي و اكثر احساسا بهم و اكثر تقديرا لهم و اقدر على استقطاب تعاونهم و استشارة حماسهم و بالتالي فالحكم المحلي عبارة عن ترتيب تنظيمي يختصر القنوات الطويلة و المعقدة و المعيقة احيانا و التي يتعين السير فيها لتوصيل اراء و احتياجات و تطلعات الجماهير الى صناع القرار

- يوفر الحكم المحلي فرصة للتدريب على ممارسة العمل السياسي امام المواطنين كما يتيح الفرصة لسرعة القرار و الابتكار و تنمية فرص ظهور القيادات و اتاحة الفرصة لتدريبه.
- زيادة المشاركة من قبل المجتمعات المحلية و التي اصبحت قادرة على التأثير و الضغط على الاجهزة الحكومية مما ادى الى زيادة نصيب المجتمعات المحلية من الموازنات و الموارد القومية.
- التقارب بين الحكومة المركزية و المجتمعات المحلية بحيث اصبحت سياسات الحكومة اكثر استجابة لمطالبهم و اولوياتهم.
- الاخذ بالاعتبار التخطيط المحلي في اطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية.
- تشجيع وزيادة المشاركة السياسية للأفراد و التي تؤدي الى تجذر القيم الديمقراطية و التي بدورها تؤدي الى تحقيق الاستقرار السياسي، كما سيؤدي هذا المناخ السياسي الى تكوين قيادات سياسية محلية و التي سوف تكون في المستقبل قيادات قومية غير ان ذلك يعتمد على الواقع و الخبرة العملية.
- يساهم الحكم المحلي في جعل عملية صنع القرار اقرب الى المواطن المحلي و بالتالي يؤدي توزيع السلطات و الموارد الى تفعيل عملية صنع القرار و من ثم تحقيق رفاه اجتماعي اكثر.
- يسمح الحكم المحلي بتخفيف الكثير من الابعاء عن السلطة المركزية و ذلك فيما يتعلق بالأمر المحلي قليلة الاهمية على المستوى الوطني ما يتيح وقتا اكبر امام السلطة المركزية للتصدي للقضايا الوطنية الاكثر اهمية.

ب- السلبيات:

- بالرغم مما يحققه الحكم المحلي من مزايا عديدة الا ان هناك مجموعة من السلبيات التي يمكن ان تترتب عليه من اهمها:
- عدم المساواة بين الاقاليم المختلفة تبعا لمختلف القدرات على مستوى المنظمات المحلية.
- تعاني المجتمعات المحلية من قلة الموارد البشرية و الاقتصادية و التكنولوجية التي تساعد على نجاح الحكومات المحلية بالإضافة الى اتصافها بالجهل والفقر الذي يؤدي الى خلق خطير من السيطرة و الكبت لذلك فان مدى فعالية الحكومات المحلية يتحدد بمدى رضا الافراد عن احتياجهم الاساسية.
- تقليل الكفاءة، بسبب تحجيم قدرة المجتمعات المحلية على تحقيق اقتصاديات واسعة النطاق في بعض المناطق.
- ضعف المؤسسات التي تساعد المنظمات المحلية و تطور من قدراتها الادارية و ضعف الروابط فيما بين هذه المنظمات و الحكومة المركزية.

3. التنمية المستدامة:

1.3 تعريف التنمية المستدامة: قدم الكتاب والمفكرين العديد من التعاريف وفي ما يلي ذكر بعث منها:

- ✓ تعرف على أنها تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بمقدرة الأجيال المستقبلية لضمان استمرارية إنتاجية الموارد الطبيعية وفيما يخص تلبية احتياجاتهم. (فلاح، 2003).
 - ✓ الحفاظ على الموارد للأجيال المستقبلية، من الأهداف البعيدة المدى للتنمية المستدامة هو الحفاظ على الاستقرار طويل المدى للاقتصاد والبيئة. (Emas, 2015)
 - ✓ تعرف على أنها وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدل من الأمد القصير على الأجيال القادمة بدل الأجيال الحالية في كل كوكب الأرض بدل من دول وأقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المعتمدة الموارد والتي تعاني من التهميش. (Smouts, 2005)
 - ✓ هي التنمية التي تقابل الحاجات الحالية دون المساس بقدره الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها. (Matsuura, 2005)
- وهناك من قدم تعريف التنمية المستدامة على انه مجموعة من المفاهيم أساسية و التي تتلخص في: (مبارك، 2016).

- المفهوم الأساسي الأول: الاعتماد المتبادل: وهذا يعني التركيز على فهم كيفية وجود علاقات مترابطة بين البيئة والاقتصاد على جميع المستويات من المستوى المحلي الى المستوى العالمي.
- المفهوم الأساسي الثاني: المواطنة والإشراف: المسؤوليات التي يتعين على كل فرد تحملها داخل المجتمع لضمان ان يصبح العالم مكانا أفضل.
- المفهوم الأساسي الثالث: احتياجات وحقوق الأجيال القادمة، فهم الاحتياجات الأساسية للمجتمع والآثار المترتبة على الإجراءات المتخذة اليوم لتلبية احتياجات الأجيال القادمة.
- المفهوم الأساسي الرابع: التنوع: احترام وتقدير الاختلافات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.
- المفهوم الأساسي الخامس: جودة الحياة: الاعتراف بان تحقيق المساواة والعدالة على مستوى العالم عناصر أساسية للاستدامة وهي أيضا احتياجات أساسية يجب تليتها في جميع أنحاء العالم.
- المفهوم الأساسي السادس: عدم اليقين والاحتياطات: يجب الاعتراف بالمناهج المختلفة لتحقيق الاستدامة والتغيير المستمر للأوضاع والاعتراف بأساليب التعلم المستدامة والمرنة.

▪ **المفهوم الأساسي السابع: التغير المستدام:** فهم ان الموارد محدودة وهو ما قد يؤدي إلى تأثير سلبي على أساليب حياة البشر.

فالتنمية المستدامة إذن هي مجموعة متكاملة من الحلقات التي لا يمكن فصلها لأنها كلها تهدف إلى الوفاء باحتياجات الجيل الحالي على جميع الأصعدة: الاجتماعي، الاقتصادي، البيئي والسياسي وغيرها دون الأضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها.

3.2 التطور التاريخي للتنمية المستدامة

تعددت الكتابات حول التطور التاريخي للتنمية المستدامة، لكنها اتفقت على انعقاد العديد من المؤتمرات الدولية في هذا الشأن وهو ما ساعد على دعم تنفيذ هذه الاستراتيجية في العديد من الدول، ويمكن ذكر مجموعة المراحل التي تمرت بها في ما يلي:

▪ ترجع جذور التفكير العالمي بشأن التدهور البيئي الى سنة 1950؛ حيث نشر الاتحاد العالمي للحفاظ على على الطبيعة اول تقرير حول حالة وضعية البيئة العالمية، وهدف هذا التقرير الى دراسة حالة ووضعية البيئة في العالم، وقد اعتبر هذا التقرير رائدا خلال تلك الفترة في مجال المقاربات المتعلقة بالمصالحة والموازنة بين الاقتصاد والبيئة في ذلك الوقت. (بوشنقير، بوعلام، 2011).

▪ سنة 1968، حيث تم إنشاء نادي روما بمشاركة عدد قليل نسبيا من الافراد لكنهم احتلوا انذاك مناصب مرموقة في دولهم حيث كان الهدف من انشاء النادي معالجة النمو الاقتصادي المفرط وتأثيراته المستقبلية. (ابو الطير، 2010).

▪ انعقاد مؤتمر ستوكهولم خلال سنة 1972 حيث تم خلاله انشاء اللجنة الدولية للبيئة والتنمية.

▪ خلال سنة 1980 اصدر الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة تقريرا تحت عنوان 'الاستراتيجية الدولية للبقاء' اين ظهر فيه لأول مرة مفهوم التنمية المستدامة. (Claval, 2006).

▪ سنة 1987 في هذه السنة إصدار اللجنة العالمية للبيئة والتنمية تقريرا بعنوان 'مستقبلنا المشترك' تحت رئاسة رئيسة الوزراء النرويجية، اين تم طرح التنمية المستدامة ك نموذج بديل يراعي شروط تحقيق التنمية الاقتصادية بمراعاة الجانب البيئي، وانه لا يمكن مواصلة التنمية ما لم تكن قابلة للاستمرار من دون اضرار بيئية، وفي هذا الاجتماع ظهرت فكرت التنمية المستدامة كمصطلح يهتم بالتوازن البيئي. (ابو الطير، 2010).

▪ خلال سنة 1989 اتفاقية بازل الخاصة بضبط وحفض حركة النفايات الخطرة العابرة وضرورة التخلص منها وقد صادقت على الاتفاقية 150 دولة.

- سنة 1992: انعقاد مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية او ما يسمى لقمة الارض في رية دي جانيرة بالبرازيل، ومن اهم النتائج المنبثقة عن القمة: جدول اعمال 'اجندة القرن 21'.
- سنة 1997 اعتماد بروتوكول كيوتو بهدف بالدرجة الاولى الى الحد من انبعاثات الغازات الدفينة والعمل على تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في القطاعات الاقتصادية والعمل على زيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة.
- 2002: انعقاد مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة ريو+ 10 في جوهانسبورغ جنوب افريقيا، الذي سلط الضوء على ضرورة تغيير انماط الانتاج والاستهلاك، وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى الموارد الطبيعية.
- سنة 2005 اصبح بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ حول تخفيض الانبعاثات المؤدية الى الاحتباس الحراري.
- 2007: خلال الفترة الممتدة بين 04-14 ديسمبر انعقد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي باندونيسيا، وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية الخطيرة اهمها ارتفاع درجة حرارة الارض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري (بوشنكير، بوعلام، 2011).
- سنة 2010 بعد المؤتمر السابق بثلاث سنوات انعقدت قمة المناخ بكوبن هاغن سنة 2010 بسبب تاكد جميع الاطراف السياسية ان حالة البيئة في العالم ما زالت في تدهور مستمر بالرغم من عقد العديد من المؤتمرات وابرام العديد من الاتفاقيات، وقد ناقشت قمة المناخ هذه التغيرات المناخية الاخيرة، وكيفية مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وكذلك سبل تحقيق تنمية عالمية مستدامة تراعي الجوانب البيئية في مختلف استراتيجياتها الكلية والجزئية، لكن هذه القمة لم تخرج بانفاقيات ملزمة وكمية كالتى خرج بها بروتوكول كيوتو، واكتف الاعضاء المشاركون بتحديد خطوط عريضة للعمل من اجل محاربة التغير المناخي ومكافحة الاحتباس الحراري.

3.3 مبادئ التنمية المستدامة

تعتمد التنمية المستدامة على مجموعة من المبادئ تتمثل في: . (Claval, 2006)

- تحديد الأولويات بعناية فقد اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد التشدد في وضع الأولويات، وهذا ما تسعى إليه معظم الدول والمنظمات الدولية بوضع خطط قائمة على التحليل المتعمق للآثار الصحية والإنتاجية والايكولوجية لمشكلات البيئة.
- الاستفادة من كل دولار والمقصود منه تحقيق اكبر انجازات بموارد محدودة وهو ما يتطلب عمل الاقتصاديين والمختصين في مجال البيئة لتحديد السبل لذلك.

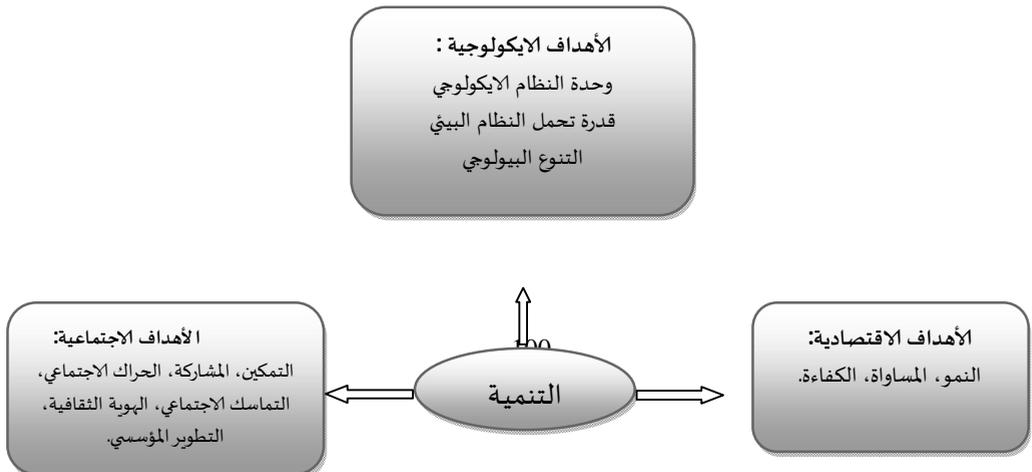
- اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف أي وضع سياسة تحقق الربح للجميع وفي نفس الوقت الحفاظ على البيئة ومواردها.
- استخدام أدوات السوق كاستخدام الضريبة مثلا من اجل تخفيض الضرر البيئي.
- العمل مع القطاع الخاص اي عمل الدولة مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وانشاء نظام الايزو 14000 الذي يشهد بان الشركات لديها انظمة سليمة للادارة والبيئة وتوجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة.
- الاشراف الكامل للمواطنين عند التصدي للمشاكل البيئية لبلد ما وهو ما يجعل فرص النجاح قوية.
- توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا اي إنشاء ارتباطات تشمل الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ تدابير وإجراءات الحد من بعض المشاكل البيئية.
- تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية اي يمكن للمديرين انجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف ومن الأمثلة على ذلك دول أوروبا الشرقية حيث تمكن أصحاب مصانع صهر الرصاص من خفض نسبة تلوث الهواء، وهذا بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل.
- إدماج البيئة من البداية؛ إن الوقاية من حدوث المشاكل البيئية تكون اقل كلفة وأكثر فعالية من العلاج، وهو ما تسعى إليه معظم الدول حيث تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجياتها وتجعل من الجانب البيئي عنصرا فعالا في اطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية. (دوجلاس، 2000)

4.3 أهداف التنمية المستدامة

- من بين الأهداف التي يسعى تطبيق التنمية المستدامة إلى تحقيقها ما يلي: (صالح، 2002)
- إبراز أهمية الموارد البشرية والبحث في القضايا الهامة المرتبطة أساسا بردم الهوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والمتخلفة وتعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات.
 - السعي للحد من الفقر العالمي؛ وهذا من خلال تلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا.
 - البحث في مستجدات البيئة والنظر بشكل خاص في انعكاساتها على الدول، مع تبادل الآراء في شان الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة والبحث في إحداث جدية للتعاون.
 - النظر في المستجدات الاقتصادية بالتركيز على تأثيرات العولمة وطرق الاستفادة من إيجابياتها، وخاصة في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة قدراته التنافسية وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.

- عرض الاتجاهات والقضايا المتعلقة بدور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة وأثره على تطوير آليات الحكم وطرق تطبيقها في الدول النامية.
- القضاء على الفقر وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان اقتصاديا واجتماعيا وذلك من خلال التشجيع على إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.
- ضمان إمداد كاف من المياه وحماية المسطحات المائية، كما تهدف إلى توفير الغذاء وضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة.
- الحفاظ على الصحة ورعايتها وذلك من خلال توفير الرعاية الصحية والقضاء على مظاهر التلوث وتحقيق شروط الحياة الصحية للمواطنين، كما تهدف لرفع الكفاءة الإنتاجية وتوفير مناصب الشغل وزيادة النمو الاقتصادي في القطاعين الخاص والعام.
- تعزيز وعي الناس بالمشاكل البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها وحثهم على المشاركة في إيجاد الحلول المناسبة لها.
- تحقيق الاستغلال والاستخدام العقلاني للموارد ومنع استنزافها.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع وذلك بتوعية الناس بأهمية التقنيات في المجال التنموي وكيفية استخدامها في تحسين نوعية حياة البشر وتحقيق أهدافهم دون أن يكون ذلك على حساب البيئة.
- إحداث تغييرات مستمرة ومناسبة في حاجات وأولويات المجتمع بطريقة تلائم الإمكانيات وتسمح بتحقيق التوازن.

الشكل رقم (1): أهداف التنمية المستدامة.



المصدر: دوجلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، ط1، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص: 72

5.3 ابعاد التنمية المستدامة

ترتكز التنمية المستدامة على مجموعة من الأبعاد تتمثل في: (بلغالي، 2014).

البعد الاجتماعي: ويشير هذا البعد إلى العناصر التي يمكن ان تساهم في تطوير الطبيعة البشرية، من تحسين الخدمات المتعلقة بالصحة والتعليم، الامن، احترام حقوق الإنسان محاربة الفقر وغيرها؛ اي العمل على تحقيق الإنصاف بين الأجيال في رفع مستوى الخدمات وفي الحصول على الموارد.

- **البعد البيئي:** حيث يعني هذا البعد بحسن الحفاظ على الموارد المتنوعة وكذا حماية البيئية من موجة التصنيع الضار بها والعمل على حماية التنوع البيولوجي.
- **البعد الاقتصادي:** حيث يعني هذا البعد بالحفاظ على رأس المال وكذا الاستخدام الفعال للموارد لاسيما الطاقوية والحفاظ عليها لا سيما مع تزايد الطلب العالمي عليها وتراجع الاحتياطي منها والعمل على تحقيق التنمية في حدود طاقة استيعاب البيئية.
- **البعد السياسي:** يركز هذه البعد على ان يتبنى النظام السياسي التنمية المستدامة في برامجها مثلا من خلال رفع مستويات الديمقراطية في التنمية.
- **البعد التكنولوجي والتقني:** اي بمعنى الاعتماد على الطاقة والتكنولوجيا التي لا تضر بالبيئة من جهة و التي تساعد على الترشيد في استخدام الموارد.

4. دور الحكم الراشد المحلي في تحقيق التنمية المستدامة:

4-1 طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد المحلي والتنمية المستدامة:

1. أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد وتوافقه مع مفهوم التنمية المستدامة:

قدمت العديد من الاجتهادات، أسباب ترابط هاذين المفهومين، وانتشار استخدامهما في دراسات المؤسسات الدولية، ومن بينها نجد: (بوبوش، 2007)

1.1 أسباب أكاديمية نظرية: اعتبرت بعض الدراسات والاتجاهات أن ظهور مفهوم الحكم الراشد كشرط سياسي مسبق أو مطلب أولي لازم لتحقيق التنمية المستدامة، يعكس تطوراً طبيعياً في النظرة إلى مفهوم التنمية والتنظير له. فقد تم التحول من التركيز على صياغة المشاريع التنموية المتكاملة في أواخر الستينات، إلى التحول نحو برامج التكيف أو التعديل الهيكلي التي طرحتها المؤسسات الدولية المانحة على الدول النامية في أواخر السبعينات وحقبة الثمانينات، إلى الاهتمام التدريجي بالشروط السياسية للتنمية. هذا الربط بين مفهومي الحكم (مجال السياسة)، والتنمية (مجال الاقتصاد)، أدى إلى نشأة أو ظهور حقل دراسي متميز في إطار علم السياسة عرف **" بالتنمية السياسية "**، يوفر الاستقرار السياسي والأمن الداخلي وتطبيق قواعد القانون على الجميع.

2.1 أسباب العملية الواقعية: اعتبرت بعض الكتابات، أن الربط بين مفهومي الحكم الراشد والتنمية المستدامة جاء لتؤكد المؤسسات الدولية المانحة من خلاله، أن السياسات الداخلية التي اتبعتها الدول النامية ودول الكتلة الاشتراكية السابقة، كانت هي السبب فيما تعانيه تلك الدول من مشكلات تنموية. وأصدرت تلك المؤسسات والمنظمات الدولية عدة دراسات وتقارير للتأكيد على أن مبادئ أو معايير الحكم الراشد كالمساءلة وحكم القانون والشفافية وغيرها تخلق ما يسمى **" البيئة الممكنة "**، التي تمكن من تحقيق التنمية المستدامة ودعم النشاط الاقتصادي.

يعتبر الحكم الراشد من اهم الشروط التي يجب ان تتوفر لأجل تحقيق تنمية مستدامة و العلاقة بين الحكم الراشد و التنمية بشكل عام يمكن قراءتها من 03 زوايا:
وطنية: تشمل المدينة والريف و بين مختلف الطبقات الاجتماعية.
عالمية: التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية و الفقيرة.
زمنية: مراعاة مصالح الاجيال الحالية و اللاحقة.

كل هذا يتطلب مشاركة المواطنين الفاعلة في التنمية و لا تكون المشاركة فاعلة الا اذا استندت الى تمكين المواطنين و لا سيما الفقراء و المهمشين منهم و جعلهم قادرين على تحمل مسؤولياتهم و القيام بواجباتهم و الدفاع عن حقوقهم.

ان تمكين المواطنين و توسيع خياراتهم يتطلب تقوية اشكال المشاركة و مستوياتها عبر الانتخابات العامة لمؤسسات الحكم و عبر تفعيل دور الاحزاب السياسية و ضمان تعددها و تنافسها و عبر ضمان حرية العمل النقابي و استقلالية منظمات المجتمع المدني و هذه لا يؤمنها الا الحكم الصالح. (الصاوي، 1995).

يتم النظر الى النظام المحلي في اطار مفهوم اسلوب الحكم المحلي الرشيد كسلسلة من التفاعلات بين الاطراف الفاعلة على المستوى المحلي و ذلك في اطار بيئة مركزية تتمثل في الاطر القانونية و السياسات العامة،

حيث أصبح دور الدولة في اطار مفهوم الشراكة يركز على البعد الاجتماعي من خلال المسؤولية عن تقديم الخدمات العامة للمواطنين و عن وضع الاطار العام القانوني و التشريعي لأنشطة القطاعين العام و الخاص على حد سواء، مثلما تكون معينة بتأكيد العدالة و الاستقرار في السوق، كما تعمل على الاهتمام بالخدمات التي لا يقبل عليها القطاع الخاص، و تستطيع الدولة كذلك تمكين المواطنين من خلال توفير الفرص المتساوية لهم، و ضمان مشاركتهم في الامور الاقتصادية الاجتماعية و السياسية و لذلك فان اللامركزية في هذا الاطار تكون أكثر استجابة لمتطلبات المواطنين و للظروف الاقتصادية المتغيرة. (عبد الوهاب، 2001)

و من اجل بناء نظام محلي يقوم على اساس اسلوب الحكم الراشد المحلي يمكن القول ان سياسات و استراتيجيات و برامج و أنشطة اللامركزية و اطرها القانونية تتخذ مسارين من اجل بناء نظام محلي يقوم على اساس اسلوب الحكم المحلي الرشيد تتمثل في:

- **المسار الرأسي:** يتضمن تحويل السلطات و المسؤوليات و الوظائف و الموارد من الحكومة المركزية الى الاجهزة المحلية.

- **المسار الافقي:** يتضمن تمكين المجتمعات المحلية لا تكون قادرة على تحديد خطط و برامج التنمية الاجتماعية السياسية و الاقتصادية و في الوقت الذي يتطلب فيه المسار الراسي التحول في سياسات الحكومة المركزية و قوانينها و ترتيباتها الهيكلية و المؤسسية التي تسمح بالتشارك في القوة و السلطة والوظائف والموارد، فان المسار الافقي يمكن تفعيله بدون ضرورة اجراء تعديلات في القانون ذلك انها تتطلب تعبئة و تنظيم المجتمعات المحلية لكي تشارك في تخطيط و تنفيذ الأنشطة الاجتماعية و الاقتصادية التي تهدف الى تقوية و دعم قدراتهم للمشاركة في التنمية و جني ثمارها فالرابطة المهمة بين اللامركزية الافقية من شأها تمكين السكان المحليين ، و اعدادهم ليكونوا قادرين على الاستفادة من القوة و السلطة و الوظائف و الموارد التي يتم تحويلها عن طريق اللامركزية الراسية، أي ان اللامركزية الافقية من شأها تمكين المجتمعات المحلية بينما اللامركزية الراسية من شأها خلق هياكل و ترتيبات تدعم التمكين الذي اوجدته اللامركزية الافقية.

و من اجل النهوض بالتنمية المحلية و يجب ان تقوم الوحدات المحلية بمجموعة من الوظائف و الادوار في مجالات توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات و المشاركة في صنع السياسات العامة و تنمية و تدريب الموارد البشرية و حماية البيئة ففي مجال جذب الاستثمارات يجب ان تشارك الوحدات المحلية الحكومية المركزية في صنع السياسات العامة باعتبارها الأكثر التزاما اتجاه المواطنين و الأكثر معرفة بمشكلات و متطلبات المجتمعات المحلية و بالتالي ضرورة تمكين الاجهزة المحلية من اصدار اللوائح المحلية التي توفر للمستثمر اساسا قانونيا للاستثمار فيها و انشاء و تطوير مشروعات البنية الاساسية اللازمة للاستثمار المحلي و الاجنبي و خاصة في ظل ارتفاع معدلات التحضر و

التطورات التكنولوجية و تزايد معدلات النمو السكاني و تطلعات المواطنين الى مستوى متطور من الخدمات و لذا وجب تطوير المرافق العامة بالشكل الذي يطبق نظم الادارة الحديثة و الكفاءة الادارية و المشاركة الشعبية و دراسة عملية البدء في حوصصة بعض هذه المرافق و مدى مساهمة المواطنين و الوحدات المحلية في ادارتها و تمويلها و رعايتها. (عشور، 2007).

كما يمكن للوحدات المحلية ان تساعد في تطوير الموارد البشرية الكفؤة على اعتبار ان تسيير الموارد البشرية من اهم العوامل التي تؤثر على نجاعة و فعالية عمل هيئة عمومية حيث ان العنصر البشري هو المكلف بتقديم الخدمة العمومية و تسيير نوعيتها و عليه فان هيئة و مهما كانت طبيعتها لا يمكن ان تصل الى تحقيق اهدافها الا بالاعتماد على قاعدة بشرية تتمتع بالمؤهلات العلمية و المهنية التي تمكنها من اداء مهامها بصفة فعالة و هذا من خلال:

- التكفل بمحور تسيير الموارد البشرية عن طريق التوفير الكمي و النوعي للمستخدمين المحليين انطلاقا من تشخيص الوضعية الحالية و اجراء دراسة جدية لمناصب العمل مع توضيح المهام و اعداد مرجعيات متعلقة بكل وظيفة.
- تصحيح هيكل الرواتب و حوافز العاملين بحيث تتماشى مع الاتجاهات السائدة في سوق العمل و مع مستويات الاسعار و تكاليف المعيشة بصفة عامة.
- وضع نظام متكامل لتدريب الموظف المحلي و القيادات المحلية على اختلاف انواعها و مستوياتها خاصة اهمية الحركة و التحفيز لما لها من دور في اعطاء نفس جديد للموظف و صقل معارفه المهنية.
- اعطاء رؤساء الوحدات المحلية السلطات التي تمكنهم من استقطاب و اختيار العناصر الكفؤة للعمل بوحداتهم.

4-2 آليات الحكم الراشد المحلي لتحقيق التنمية المحلية المستدامة:

4-2-1 دور الحكم المحلي في تحقيق التنمية المستدامة في اطار مفهوم الشراكة:

ان الشراكة تقوم على اساس تضافر الجهود الحكومية مع المجتمع المدني و اقطاع الخاص، (رملوي، 2010) بغية تحقيق التنمية الشاملة المستدامة بناء على شعور جميع الاطراف بالانتماء و المسؤولية المشتركة لخدمة المجتمع و تنميته أما بالنسبة للشراكة في التنمية فتعني حق جميع الاطراف في المشاركة في صنع القرار و تحديد الادوار و المسؤوليات و الالتزام بهذا ينتج عنه الاتفاقات التشاركي و علاقات متبادلة تتوفر فيها درجة من التكافؤ بين جميع الاطراف، و تشكل الشراكة لتحقيق اهداف معينة او مجاهدة قضية معينة او احداث تغييرات معينة في المجتمع أو في الاتجاهات و القيم التي لا يستطيع طرف او جهة بمفردها تحملها و تحقيقها، و تقوم الشراكة على بناء خلفية

مشتركة مع وضع اسس الاتفاق و الاستمرارية ثم التعرف على القضايا و المشكلات و الفرص المتاحة و المتوقعة و تحديد الاهداف المشتركة مع ترتيب الاولويات و تجميع الموارد و يجب اتفاق الشركاء على مبدأ المنفعة لجميع الاطراف بدل من السعي لمنافع فردية و ذلك عن طريق العمل الجماعي و بأسلوب ديمقراطي و ذلك يؤدي بالتالي الى زيادة الخيارات و الوعي العام بما يساعد على خلق المساندة و تقليل المعارضة و تعزيز و تعميق الديمقراطية مع ضمان مشاركة المواطن في تسيير شؤونه المحلية اذ ان اللامركزية تسمح للمواطنين بالمشاركة في تسيير شؤونهم المختلفة، باعتبار هذا النظام يهدف اساسا الى تقريب الادارة او السلطة بصفة عامة من المواطن مع التشديد على الانتقال من الديمقراطية التمثيلية الى الديمقراطية التشاركية و من اجل دفع عجلة التنمية المحلية لا بد من اشراك المواطن في تسيير شؤونه المحلية.

و فيما يخص الشراكة المجتمعية فهي تعني اشراك شرائح المجتمع المحلي في آلية او تنظيم مؤسسي على مستوى محلي لا مركزي يشارك في مختلف مجالات التنمية الشاملة المرتبطة بالعمل في الدولة و التي يمكن الاعتماد عليها سواء كانت خدمية، ثقافية، اقتصادية أو اجتماعية على مقارنة التنمية المحلية التشاركية على شكل مجموعات او جماعات في مؤسسات غير ربحية منتخبة او معينة، تتلقى دعما رسميا و شعبيا و تفويضا في مؤسساتها و مشاريعها التنموية، و تخضع للوصاية او الاشراف لإدارة عليا و تكون بمثابة جسر بين اهالي المنطقة و بين الاجهزة التشريعية و التنفيذية و المؤسسات المجتمعية محليا، اقليميا و عالميا، ضمن سياسة الدولة ، بحيث تحقق مبادئ و اسس الشراكة في العمل و الخدمات المرتبطة بها و تمارس في اداء مهامها و اختصاصها او مراقبتها و تقويتها و تحفيزها من اجل تنفيذ المشروعات و ادارتها و صيانتها و استمراريتها سياسة واضحة تعتمد على المشورة و الخبرة و العدالة و الشفافية.

4-2 دور المجتمع المدني في مجال التنمية المحلية المستدامة:

يعرف المجتمع المدني على انه مجموع التنظيمات التي تنشط في المجال العام بين الأسرة والدولة باستقلالية عن كل الجهات، والتي يؤسسها الأعضاء أحرارا، وفق شروط وأهداف معينة لخدمة مصالح الجماعات ومصالح المجتمع، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والتنافس النزيه والاختلاف وقبول الرأي الآخر واللجوء إلى الطرق السلمية لحل النزاعات وإفرازات التنوع والخلاف. (بوحنية، 2008).

انطلاقا من ان العمل القاعدي اساس كل عملية تنموية رشيدة و مستدامة فان منهج العمل يركز على توظيف كل الطاقات البشرية انطلاقا من المجتمع المدني قصد توحيد الجهود المتاحة لتحقيق التنمية المقصودة و هو ما يستلزم تفعيل دور المجتمع المدني ذلك لان دفع عملية التنمية المحلية التي هي غاية كل دولة لا يكون لها نتيجة

ايجابية دون اشراك فواعل المجتمع المدني على اعتبار ان عملية التنمية المحلية هي بالأساس عملية جماعية منظمة داخل اطار مؤسسي و سياسي يشجع و يدعم المبادرات المحلية.

و يعد المجتمع المدني شريكا اساس في المساهمة في مجال التنمية حيث لم تعد مسؤولية الحكومة وحدها بل تم نقل العديد من الادوار للقطاع التطوعي (المجتمع المدني) و بذلك اصبح المجتمع المدني شريكا فعالا للقطاع الحكومي في تقديم العديد من الخدمات (Taib,2005) و التي لا يقل دورها في مجال المساهمة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة و الشاملة شانا عن دور القطاع الحكومي و دور القطاع الخاص، خاصة و ان مؤسساته تؤدي ادوارا هامة في تزويد الخدمات و الوظائف التي يستطيع السوق تقديمها كترويج المؤسسات الدينية للقيم الاخلاقية او المساهمة التي تقدمها بعض الجمعيات في مجال محو الامية في الدول النامية او المعلومات حول العناية بالبيئة من خلال مؤسسات حماية البيئة، كما تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دورا هاما في التأثير على سياسات الرعاية الصحية و في تقديم العديد من الخدمات الطبية و الصحية، (بلخير، زرنير، 2010) كماله دور كبير في تجسيد الديمقراطية التشاركية و المواطنة اذ ترتبط اسس الديمقراطية المحلية و المشاركة الجماعية في التسيير بمعيار المواطنة و شفافية عمل الادارة، و للمجتمع المدني دور كبير في ارسائها باعتبارها يشكل البنية التحتية لها، و ان كان من المسلمات انه لا تنمية دون ديمقراطية فلا ديمقراطية بدون مجتمع مدني و بذلك تعتبر قاطرة اساسية لتحقيق الديمقراطية الفعلية).

و بالتالي يتسع دور منظمات المجتمع المدني الى المجالات السياسية و الاقتصادية الى جانب دوره الاجتماعي حيث يضم:

➤ **الدور السياسي:** ان العمل الاساسي لمنظمات المجتمع المدني يكمن في تمثيل مصلحة الجماعة و نفعها و هذا لن يتم خارج الاطار الديمقراطي الذي يضمن آليات و قواعد المشاركة السياسية في عملية صنع السياسات العامة للدولة و اتخاذ قراراتها حيث ان تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في سياق الممارسة الديمقراطية يعتمد بدرجة عالية على المشاركة السياسية بحيث تعمل هذه المنظمات على نشر قيم المشاركة و تعمل كمصدر محفز للتغيير السياسي و تدعم قيم الارتباط السياسي و امكانية التنافس السلمي للقوى السياسية و الثقة المتبادلة بين الافراد.

اضافة الى هذا فان دور منظمات المجتمع المدني في المجال السياسي يتجسد في مطالبته مبدأ تحقيق مساءلة الحكومة و مدى مصداقية تطبيق و تنفيذ البرامج المعمول بها، كذلك الرقابة على عمل السلطة و التأثير عليها من خلال الضغط على تغييرات القرارات الايجابية في عمل السلطة و هذا بالنشر و البث و ايجاد راي عام ضاغط يتصدى لها من هنا فان دور منظمات المجتمع المدني في المجال السياسي قد اتخذ منحى أكثر اتساعا خاصة في مجال

المشاركة و إتاحة الفرصة للأفراد للتعبير عن قضاياهم و تعزيز التبادل بين الحكومة و الحياة المدنية و للارتقاء بالوعي السياسي و الثقافي داخل المجتمع.

➤ **الدور الاقتصادي:** ان دور منظمات المجتمع المدني يتسم بالتوازن في علاقته بالدولة و السوق كونه يؤدي الى تحقيق التوازن الاجتماعي للقوى الفاعلة (بلخير، زرنبر، 2010)، بحيث تلعب مؤسساتها ادوارا اقتصادية في اطار زيادة الدخل و العمالة و الانتاج، كما ان لها تأثيرا قوي في التنمية الاقتصادية من خلال تبني السياسات الاقتصادية التي تسعى لتقليل حدة الفقر هذا بالإضافة الى الدور الذي تلعبه المنظمات في اطار زيادة الشفافية و المحاسبة انطلاقا من العمل على مكافحة الفساد الذي يعتبر شان اقتصادي و يؤثر على مشاريع التطوير و الاستثمار بالإضافة الى ما يقع على عاتقها من ادوار جد هامة و مؤثرة في تحقيق التنمية الاقتصادية التي لم تعد حكرا على القطاع الخاص و الحكومي.

➤ **الدور الاجتماعي:** تكمن اهمية منظمات المجتمع المدني باعتبارها المنظمات الوسيطة المستقلة التي تملأ الفضاء الاجتماعي (شطي، 2001) القائم بين الدولة و السوق و هي قوة موازية لسلط الدولة و سيطرتها و تحد من انفرادها بالمواطن و المجتمع كما ان دور منظمات المجتمع المدني في المجال الاجتماعي يتعزز اكثر من خلال تعاونها مع القطاع الحكومي في تحقيق العدالة الاجتماعية، التجديد و المحافظة على العلاقات المباشرة و غرس روح الانتماء و التعاون و التضامن و المبادرة و الاهتمام بالشؤون العامة خاصة في مجال التعلم و الصحة و الرعاية الاجتماعية، و العمل على استخدام الناشطين من افراد المجتمع لقدراهم على المشاركة في الحكم باعتبارها اسا النظام الاجتماعي و العدالة الاجتماعية و كذا القدرة على التشاور و الحوار العلمي و السلمي و استخدام الاساليب المؤسسية لحل الصراعات الاجتماعية.

3-4 دور القطاع الخاص في مجال التنمية المحلية المستدامة:

يحتل القطاع الخاص بأهمية كبيرة حيث يعتبر احد الاعمدة الاساسية في مجال المشاركة في التنمية خاصة و ان تحقيقها سواء على المستوى المحلي أو الوطني لا يتحقق الا بالتكامل بين الادوار بين الدولة و مختلف اجهزتها و القطاع الخاص و المجتمع امدي، و يظهر دور القطاع الخاص خاصة في ظل التوجه نحو اللامركزية و زيادة مستوى المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرار، حيث ان تحقيق التنمية المحلية يتطلب وضع استراتيجية تقوم على الشراكة بين القطاعين العام و الخاص، خاصة و ان القطاعين اكثر علاقة على المستوى المحلي منه على المستوى الوطني، و تكون هذه الاستراتيجية بمثابة الاطار و الخريطة الاقتصادية التي تستبدل بها جميع القطاعات نحو تحقيق التنمية،

حيث ادركت العديد من الدول اهمية القطاع الخاص في المساهمة في التنمية المحلية و رفع مستوى المعيشة للمواطنين و توفير فرص العمل، تحسين مستوى الخدمات لهم خاصة و ان القطاع الخاص يتميز بالقدرة على الابتكار و التجديد و تقديم الخدمات بالمواصفات المطلوبة فمثلا بعد فشل بعض المنظمات العمومية في تدبير المرافق المحلية باعتمادها توجهات غير صائبة في التسيير و بالتالي تمنح آليات الشراكة مع القطاع الخاص امكانيات و فرص حقيقية من اجل تدبير المرافق العامة المحلية وذلك عن طريق عقد اتفاقيات التعاون و الشراكة او شركات للاقتصاد المختلط او التدبير المفوض او عقود الامتياز، و هذا بدوره يتيح آليات جديدة للتدابير و تجاوز الطرق التقليدية في تدبير المرافق العامة المحلية.

لقد اصبح تحقيق التنمية المحلية رهينا بتفعيل العلاقة بين القطاع العام و الخاص و الايمان بان هذه الشراكة هي منطلق التنمية المحلية الحقيقية في المجتمعات المحلية و من شأنها ان تخلق مشروعات تعاونية لتوفير التجهيزات السياسية الكفيلة بتشجيع روح المبادرة الحرة و خلق المقاولات بناء على الخبرة المزدوجة و لذا يتعين على الدولة بمختلف مؤسساتها وضع سياسات تسمح بخلق بيئة تمكينية للقطاع الخاص تسهم في تطويره و تقويته.

5. إستراتيجية تفعيل الحكم الراشد لخدمة التنمية المستدامة بالجزائر

إن إرساء دولة القانون وتحقيق بيئة الرشاد، يتطلب رؤية إستراتيجية للتنمية من خلال علاقة التنمية بالديمقراطية، ويتحدد هذا ببذل الكثير من الجهود للخروج من التخلف الاقتصادي من خلال إستراتيجية تتضمن: (تقرير التنمية في الشرق الأوسط، 2003)

1- تهيئة البيئة الملائمة للقطاع الخاص من خلال توفير بيئة ملائمة للعمل تتضمن مؤشر استقرار قوي، يسمح بالإقبال الواسع على الاستثمار وتكريس منظومة تشريعية من أجل تشجيع الخواص على تقديم خدمات ذات جودة في أقل وقت.

2- إعادة تفعيل دور القطاع العام لما له من دور جوهري في تهيئته لبيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة من أجل استقطاب الاستثمار الوطني الخاص والأجنبي عن طريق تفعيل الشفافية في القوانين والإجراءات للحد من ظاهرة الفساد.

3- إعادة هيكلة وإصلاح مختلف مؤسسات الدولة وإعادة هيكلة القطاع العام بفرض أن يعكس التغيير المشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.

4- بناء وتنمية القدرة المؤسسية لمختلف أطراف التنمية، يستلزم إصلاح دور الدولة وينبغي أن يقترن ذلك بجهود مكثفة يسمح للمجتمع المدني بلعب دور فعال في التنمية الشاملة.

لذلك اهتمت دراسات الحكم الراشد بالدور الذي تلعبه المؤسسة التشريعية في صنع السياسات العامة، باعتبارها من المؤسسات الرسمية في هذه العملية.

إلا أن معظم الدراسات انتهت إلى أنه هناك اختلاف بين الدور الذي تؤديه المؤسسة التشريعية في الدول المتقدمة ونظيرتها في الدول النامية فدورها في الدول النامية يكاد يقتصر على مساندة الحكومة باعتبارها الصانع الحقيقي للسياسات.

ويمكن تعزيز دور الحكم الراشد من خلال:

1- ضرورة قبول الأنظمة السياسية بمبدأ المشاركة السياسية للمواطنين، وبناء الثقة بين المواطن والحكومة.

2- تطوير نظام العمل المشترك لبناء دولة ديمقراطية، وعادلة بالتنسيق مع الهيئات الدولية من أجل رفع الكفاءة الاقتصادية.

3- بناء دولة ديمقراطية تقوم على القانون من خلال سيطرة أحكام القانون الذي يجب تطبيقه حيث احترام الحقوق هو شرط لإقامة السلم والاستقرار الاجتماعي.

4- إصلاح قطاع العدالة لبناء دولة ديمقراطية وعصرية وتكريس مبدأ دولة القانون.

5- تفعيل المجتمع المدني وتأسيس إعلام حر لما له من دور رئيسي في بناء دولة الحكم الراشد وهذا بالمشاركة في صنع السياسات وتنفيذها.

ورغم الإصلاحات التي عمدت الجزائر إلى تطبيقها إلا أنها في سلم درجات مدركات الفساد العالمي، جاءت في المراتب المتأخرة عالميا وعربيا، ويرجع ذلك لمجموعة من المعوقات التي لا بد أن تعمل جاهدة على تجاوزها إذ أرادت تحسين مستواها عالميا، في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية وهي كالاتي:

1- نقص التشريعات والقوانين.

2- الجمع بين الوظيفة العامة والعمل التجاري وغياب المعايير في اختيار القيادات الإدارية.

3- انتشار ثقافة الفساد وآلياته وغياب دور الإعلام.

4- نقص شفافية صنع القرار، ولا وجود لقانون ينظم ويؤكد حرية المعلومات.

- 5- محاولة الهيمنة والسيطرة على المجتمع المدني باستمرار.
- 6- ضعف المؤسسات السياسية بسبب انتشار الفساد الإداري والرشوة وغياب المراقبة.
- 7- تضخم الجهاز البيروقراطي وترهل الإدارة وانخفاض الإنتاجية.
- 8- نقص المشاركة بين السلطة التشريعية والتنفيذية والمجتمع المدني في بناء سياسات وبرامج التنمية.
- 9- ضعف القوانين التي تردع الفساد وأسبابه.

والتخذت بذلك الجزائر مجموعة حلول تضمنت الآتي:

- إنشاء هيئة مكافحة الفساد بعد مصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد وتوفير نظام سياسي يتناسب مع مبادئ الديمقراطية يقدم كل منها برنامجا متكاملا لإدارة الدولة وبناء شفافية في إجراءات نشأتها وعملها ونشاطها وحركتها ووسائل وقراراتها بما يتناسب مع البرامج والأهداف العامة للتنمية الشاملة لتعزيز مفاهيم المواطنة والانتماء وتكريس الديمقراطية والعدالة كأبعاد للتنمية المستدامة.

من جملة ما سبق يمكن القول أن الجزائر تصارع أكثر من أي وقت مضى أزمة كبيرة ومعقدة وعميقة، رغم الإمكانيات المتاحة لها، لذا فالتطبيق الفعلي كمبادئ الحكم الراشد أصبح عاملا أساسيا لتعزيز الاستثمار ومتطلبا عاما للاقتصاد الوطني باعتباره عنصرا معززا لمكانة البلد في الاقتصاد العالمي وتبدأ معايير الحكم الراشد بين قدرة المواطنين على التعبير والمشاركة في تسيير شؤون البلاد وفاعلية الحكومة وصولا إلى محاربة الفساد، من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

ولذلك فهناك حاجة لصياغة سياسة اقتصادية تراعي الأولويات الوطنية والتحديات الدولية دون التراجع عن الإصلاحات المدعومة للنمو، من أجل خلق فرص العمل، وظروف المعيشة أفضل بما يضمن نمو اقتصادي واجتماعي يعزز دور كل من الدولة والقطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني لخدمة التنمية الشاملة وتحميد الاستقرار السياسي، وهذا ما يترجم مبادئ الحكم الراشد كرهان جديد في سياسات وبرامج التنمية في الجزائر.

6. خاتمة:

تعد التنمية المستدامة عملية ديناميكية مستمرة تنبع من كيان الدولة وتشمل جميع الاتجاهات، فهي عملية مطردة تهدف إلى تبدي الأبنية الاجتماعية والاقتصادية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانيات المتعددة الجوانب بعد رصدتها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الاقتصادية والقيمية وبناء دعائم وضمان حقوق الأجيال المستقبلية.

ومن أبرز هذه الأبنية نجد الحكم الراشد الذي يلعب دوراً بارزاً في تحقيق التنمية المستدامة باعتباره الوسيلة الأساسية التي تحول النمو الاقتصادي إلى تنمية مستدامة، وذلك من خلال توفير العدالة والفاعلية والعقلانية الضرورية لإحداثها و ذلك من منطلق أن الحكم الراشد أساسه مشاركة الأفراد في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم وتلي أولولياتهم وتعزز تمكينهم وفرصهم في الحياة الكريمة، كما تسمح الإدارة الجيدة للحكم باتخاذ الحكومات لسياسات مناصرة للفقراء مبنية على الإدارة السليمة والاستخدام العقلاني لموارد الدولة بما يضمن تلبية حاجيات الأفراد وسماع أصواتهم.

ولتحقيق التنمية المستدامة يجب أن يسود الحكم الراشد جميع المستويات الوطنية والمحلية والادارية وأن يقوم على الشفافية في التسيير ومشاركة المواطنين والمجتمع المدني في صنع القرار والمسؤولية والمساءلة والمحاسبة في التنفيذ، كما ينبغي توفر أسس واضحة فيما يتعلق بتخصيص الموارد واستخدام الأموال العامة وخفض التكلفة وترشيد الانفاق والانتباه إلى القضايا الاجتماعية.

والحكم الراشد ليس فقط شرطاً أساسياً للتنمية المستدامة وإنما هو أيضاً نتيجة مراحل تحقيق الاستدامة التي لا يمكن بلوغها من دونه ولكن حتى يؤدي الحكم الراشد إلى التنمية المستدامة يجب أن تمتاز بأربعة عناصر ومكونات أساسية هي:

- تكامل السياسات وتناسقها بين مختلف المؤسسات الحاكمة (التشريعية والتنفيذية والأمنية)، وتحسين التفاعلات بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وإيجاد خطة حكومية طويلة الأمد للاقتصاد والمجتمع وتوفير الإرادة السياسية لكل ذلك.

- تحديد أهداف عامة طويلة الأجل ومعايير للتخطيط متفق عليها وقواعد محددة للتغيير والتبديل ومؤشرات مقبولة للحاجة لاتخاذ إجراءات معينة والسير قدماً نحو الاستدامة.

- توفير المعلومات الضرورية لاتخاذ الاجراءات المناسبة والحوافز الملائمة للتنفيذ العملي.

- تعزيز برامج التطوير والابداع في المؤسسات الرسمية والخاصة بما يؤدي للاستخدام الأمثل والأكفأ والفعال للموارد والمصادر.

7. المراجع المعتمدة:

¹ يسرى مصطفى، " حول مفهوم الحكم الجيد"، نقلا عن: <http://www.aqlem.com/article>

² عبد الحميد الزيات، التنمية السياسية، ج 2، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ص 158.

³ مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، سيادة القانون في الأردن - قراءات في متناول الشباب، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني الأردني، جوان 2007، ص

⁴ عمrani كروبوسة، "الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، نقلا عن موقع: http://www.univ-chlef.dz/seminaires/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_27.pdf

⁵ الأخصر عزري و غالم بلطي، " التنمية البشرية للحكم الراشد"، نقلا عن:

<http://www.freemediawatch.org/majalah/document/docmajla4-200605/arabic/20%20-%2025tanmiye.htm>

⁶ مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 16.

⁷ مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 16.

⁸ المرجع نفسه، ص 16.

⁹ الأخصر عزري و غالم بلطي، " التنمية البشرية للحكم الراشد"، مرجع سبق ذكره.

¹⁰ حسن كرم، مفهوم الحكم الصالح، في كتاب إسماعيل الشطي (وآخرون)، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 97.

¹¹ سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي و اتجاهات التطوير، المنظمة العربي للتنمية الادارية، القاهرة، 2005، ص 07.

¹² حسين عبد القادر، مرجع سابق ص 200.

¹³ عبد الرزاق الشبخلي، الادارة المحلية: دراسة مقارنة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الاردن، 2001، ص 19.

¹⁴ المرجع نفسه، ص 97

¹⁵ James ROSENAU, *Globalization and governance*. governance. Blesk for suslsbution , in site:

<http://www.fes.sle/apg/online.2003/ ARTRO.senau.PDF>

¹⁶ درغوم أسماء، البعد البيئي في الأمن الإنساني - مقارنة معرفية -، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة ، جوان 2008 - 2009

¹⁷ حسن كرم، مرجع سبق ذكره، ص 97.

¹⁸ عمrani كروبوسة، "الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره.

¹⁹ عمrani كروبوسة، "الحكم الراشد ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر"، مرجع سبق ذكره.

²⁰ مصطفى محمود ابو بكر، الادارة المحلية: رؤية استراتيجية لحماية الجهاز الاداري من التخلف و الفساد، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 326-237.

²¹ صالح فلاح: التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال واتساع الفقر، مجلة الحقيقة، العدد 02. جامعة ادرا، مارس 2003، ص 75.

²² Rachel Emas, Brief for GSDR 2015, **The Concept of sustainable development** , definition and definig principles, Florida International university, p 2

²³ Marie Claude Smouts ; **le développement durable**, Editions Armand Colin, France, 2005, p4

²⁴ Koichiro Matsuura , Unesco and Sustainable development, France, 2005, P2

²⁵ فاطمة مبارك: التنمية المستدامة، أصلها ونشأتها، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد الثالث عشر، جانفي 2016، ص 14.

²⁶ بوشنتقير إيمان، شيرة بوعلام عمار: قراءات حول التطور التاريخي لفلسفة التنمية المستدامة، 2011، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر ص.5

²⁷ ابو الطير نبيل: المحروقات والتكنية المستدامة ومدى اهمية المراهنة على الطاقات البديلة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة

الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2010، ص 92.

²⁸ Paul Claval ; **le développement durable, Stratégie Descendantes et Stratégies Ascendantes**, université de paris Sorbonne, 2006 , p 07

- 29 أبو الطير نبيل، المحروقات والتنكية المستدامة ومدى اهمية المراهنة على الطاقات البديلة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2010، ص 99
- 30 Paul Claval ; I , p 07
- 31 بوشنقير إيمان، شبيرة بوعلام عمار، مرجع سابق، ص 07.
- 32 ف. دوجلاس موشيسست: مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بماء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2000، ص 42.
- 33 محمد صالح الشيخ: الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2002، ص 94.
- 34 محمد بلغالي، الحكم الراشد والتنمية المستدامة: دراسة اصطلاحية تحليلية " حالة الجزائر "، مقال منشور على شبكة الانترنت، مجلة دراسات استراتيجية، العدد الرابع عشر، متاح على الموقع <http://platform.almanhal.com/Files/2/25007>، تاريخ الإطلاع عليه: 2018/01/01
- 35 محمد بويوش، الحكامة و التنمية: العلاقة و الاشكاليات، المجلد الدولية، العدد 2007/3، الصادرة عن كلية الحقوق بمراكش، المغرب، ص 03.
- 36 علي السواوي، الادارة المحلية: مفاهيم نظرية و نماذج تطبيقية، دار زهران الشرق، القاهرة، 1995، ص 31
- 37 سمير محمد عبد الوهاب، ص 51-52.
- 38 نادية عيشور، العقلانية الرشيدة في ضوء فلسفة الشراكة المجتمعية المعاصرة، مداخلة مقدمة في فعاليات الملتقى الدولي حول الحكم الراشد و استراتيجية التعمير في العالم النامي، جامعة سطيف، يومي 09/08 افريل 2007، ص 20.
- 39 زيملاوي سفيان. دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر الوسطى، مذكرة ماجستير . جامعة الجزائر 3. 2010. ص 17.
- 40 قوي بوحنية، دور حركات المجتمع المدني في تعزيز الحكم، مداخلة مقدمة الى الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية و اشكالية التنمية في الجزائر: واقع و تحديات، جامعة شلف، يومي 17/16 نوفمبر 2008، ص 15
- 41 عبد الكريم زهير الكايد، ص 86.
- 42 Essaid taib, siciété civil et gouvernance, revue idara , N30, 2005, p 284.
- 43 آسيا بلخير، أمال زوزير، دور المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية في الجزائر في ضوء الاصلاحات السياسية و الاقتصادية، ورقة مقدمة الى الملتقى الوطني حول: اشكالية الحكم الراشد في ادارة الجماعات المحلية و الاقليمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 14/13 ديسمبر 2010، ص 10
- 44 اسماعيل الشطي، ص 79-80.
- 45 تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحسين التضمينية والمساءلة، البنك الدولي، واشنطن، 2003، ص 103.